بسم الله الرحمن الرحيم

سعادة الرئيس

حضرات النواب المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يسرني أن أتقدم لمجلسكم الكريم بمشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2027 الذي حرصت الحكومة على إعداده مبكراً لإتاحة الوقت الكافي لمجلسكم الموقر لمناقشته وإقراره قبل نهاية هذا العام لتمكين الحكومة من تنفيذ برامجها وخططها مع بداية العام القادم ان شاء الله تعالى. وقد جاء هذا المشروع ليشكل ترجمة لمضامين خطاب التكليف السامي لهذه الحكومة والذي حدد المبادئ التي تستند اليها الحكومة للوصول بمسيرتنا الوطنية الى الاهداف والغايات المنشودة.

ويترجم هذا المشروع إرادة الحكومة لتعزيز المسار التنموي بكل ما تملك من طاقات وامكانات، باعتبار الموازنة العامة الإطار الذي تندرج في سياقه السياسات الحكومية والاستراتيجيات القطاعية. كما يمثل هذا المشروع مناسبة لعرض سياسات الحكومة المالية، في إطار من التعاون والحوار البناء بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، لتعزيز واثراء خطط الحكومة للمرحلة القادمة ورفع مستوى أداء اقتصادنا الوطني وتحقيق الأهداف الوطنية وتجاوز التحديات التي تمر بها المنطقة، لنكون عند تطلعات **جلالة الملك حفظه الله** وآمال مواطنينا الكرام.

سعادة الرئيس

حضرات النواب المحترمين

لقد أغنى النقاش المثمر الذي تم في مجلسكم الكريم لمشروع قانون الموازنة العامة لعام 2026 وتقرير اللجنة المالية والاقتصادية لمجلسكم توجهات الحكومة في اعداد مشروع قانون الموازنة العامة لعام 2027 حيث أولت الحكومة عنايتها للتوصيات التي تم طرحها من قبل مجلسكم الكريم.

واستجابةً لتوصيات مجلسكم الكريم، وترجمةً لجهود الحكومة لتخفيف الأعباء المعيشية وتعزيز القدرة الشرائية للمواطنين كأولوية تتقدم على جميع الأولويات، قامت الحكومة بزيادة رواتب العاملين والمتقاعدين في الجهازين العسكري والمدني الذين تقلّ رواتبهم عن 600 دينار شهرياً بمقدار 30 دينار شهرياً، وزيادة مخصصات الجهازين العسكري والأمني، وبما ينسجم مع اهداف الحكومة بالحفاظ على الاستقرار المالي. كما أولى هذا المشروع أهمية خاصة للمحافظة على منظومة الحماية الاجتماعية واستمرار مختلف أنواع الدعم الذي تقدمه هذه المنظومة، إيماناً من الحكومة بأن الحماية الاجتماعية ركيزة أساسية للنمو الاقتصادي.

سعادة الرئيس

حضرات النواب المحترمين

وإذ تقدم الحكومة لحضراتكم هذا المشروع فهي تستند إلى انجازات ملموسة تحققت خلال هذا العام، ومشاريع وبرامج حيوية تم البدء في تنفيذها. لذلك فإن الحكومة تسعى من خلال هذا القانون لمواصلة تحقيق الانجازات في مختلف المجالات، ورفع معدل النمو وتسريع التقدم الملموس في تنفيذ رؤية التحديث الاقتصادي وتحديث القطاع العام، والارتقاء بالخدمات المقدمة للمواطنين. وقد أولى مشروع

هذا القانون الأولوية لتوفير مساهمة الحكومة لتنفيذ مشاريع تنموية يُعوّل عليها في رفع معدلات النمو وجذب استثمارات قادرة على خلق فرص عمل جديدة وتمكين القطاع الخاص من تعزيز مشاركته في تنفيذ محاور الرؤية في بيئة تتوافر فيها معايير الشفافية وتكريس سيادة القانون، وتوفر حوافز موجهة تراعي احتياجات المحافظات ومزاياها التنافسية، وفي مقدمتها المشاريع الاستراتيجية الكبرى كمشروع الناقل الوطني وسكك الحديد الذَين تم وضع حجر الأساس للبدء بتنفيذهما تحت الرعاية الملكية السامية، ومشروع تطوير حقل غاز الريشة. وقد اعدت الحكومة خريطة بفرص استثمارية بقيمة إجمالية 15 مليار دولار في قطاعات ذات أولوية أبرزها الأمن المائي والنقل والطاقة المتجددة والاقتصاد الرقمي والتكنولوجيا، والتي تم عرضها خلال مؤتمر الاستثمار الأردني الأوروبي هذا الشهر.

سعادة الرئيس

حضرات النواب المحترمين

نعلم جميعاً أن الاقتصاد العالمي شهد هذا العام أوضاعاً اقتصاديةً مضطربة واستمرار الاجراءات الحمائية وتطورات متسارعة تداخلت فيها عوامل عدة عمقت حالة عدم اليقين السائدة. فبينما برزت مؤشرات واعدة حول الآفاق الإيجابية لتنامي توظيف التكنولوجيا المتقدمة لدعم النمو، فقد أدى استمرار التصعيد في المنطقة الى تكاليف اقتصادية باهظة على مختلف اقتصادات الدول وفرضت مزيد من الضغوط على سلاسل الإمداد العالمية وأدت الى ارتفاع أسعار النفط العالمية الى مستويات غير معهودة، إضافة الى تقلب أسعار السلع الأولية وارتفاع كلف الشحن والتأمين وتفاقم الضغوط التضخمية وارتفاع معدلات الفائدة. وفي ضوء استمرار هذه التطورات، فقد كشفت تقديرات صندوق النقد الدولي عن توقع تباطؤ النمو العالمي عند مستوى 3% في عام 2026 مقابل 3.5 % في عام 2025، وارتفاع معدل التضخم العالمي من 4.1٪ في عام 2025 إلى 4.7٪ في عام 2026 .

ولم يكن الأردن بأي حال في معزل عن هذه التطورات، حيث تصدر واجهة الاحداث الاقتصادية في المملكة الارتفاع الحاد وغير المسبوق في أسعار النفط العالمية. وقد بذلت الحكومة ما تملك من إمكانات للتعامل مع تطورات المشهد السياسي والاقتصادي العالمي، والتصدي لتلك الآثار والحد من انعكاساتها السلبية على الاقتصاد والمواطنين قدر الإمكان حيث قامت الحكومة بعكس جزء من الكلف المرتفعة تدريجياً على المواطنين والقطاعات الاقتصادية. ولا شك ان الإصلاحات الاقتصادية والمالية الهيكلية التي تبنتها الحكومة في السنوات الاخيرة كانت فاعلة في الحفاظ على تماسك الإقتصاد الوطني وتعزيز مرونته. وتؤكد المؤشرات الأولية أن الاقتصاد الأردني يخطو بثبات نحو النمو المستدام، حيث سجل الإقتصاد الوطني نمواً بنسبة 3% خلال الربع الثاني لعام 2026 مقارنة مع 2.8% في الفترة نفسها من عام 2025، متجاوزاً بذلك تقديرات المؤسسات الدولية لاقتصادنا الوطني خلال هذه الفترة، مما يعكس نجاح الإجراءات الحكومية في تحفيز القطاعات الاقتصادية وتحسن مؤشرات الاقتصاد الكلي. حيث أظهرت النتائج الأولية الأداء الإيجابي لمعظم القطاعات الاقتصادية خلال الربع الثاني وخاصة قطاعي الصناعات التحويلية والزراعة الذين أسهما بنحو 46% من هذا النمو، وفي هذا إشارة الى أهمية التوسع الهيكلي في قطاعات قادرة على توليد قيمة مضافة عالية.

سعادة الرئيس

حضرات النواب المحترمين

وعلى الرغم من الظروف الإقليمية فقد تعافى القطاع السياحي مدعوماً بحزمة إجراءات حكومية وبرامج ترويجية، حيث ارتفع الدخل السياحي خلال العشرة شهور الأولى لعام 2026 بما نسبته 6% ليصل إلى نحو 7,100 مليون دولار. ومن جانب أخر، ارتفعت حوالات الاردنيين العاملين في الخارج خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2026 بما نسبته 13.7% لتصل الى نحو 3,800 مليون دولار، وارتفعت الصادرات الوطنية خلال الثمانية شهور الأولى بنسبة 6.0% مقارنة مع نفس الفترة من عام 2025 لتبلغ نحو 6,460 مليون دينار.

وعلى الرغم من ارتفاع فاتورة مستوردات المملكة من النفط الخام ومشتقاته، فقد تراجع عجز الميزان التجاري بنحو 9.6%. مما انعكس إيجاباً على تغطية فجوة عجز الحساب الجاري في ميزان المدفوعات الذي بلغ 4.6% من الناتج المحلي الإجمالي في النصف الأول لعام 2026 مقارنة بنحو 7.4% لنفس الفترة من العام الماضي، وهو ما يؤكد فاعلية إجراءات الحكومة في تحفيز قطاع التصدير لتسريع عجلة النشاط الاقتصادي.

وقد عزز المستوى التاريخي وغير المسبوق للاحتياطيات من العملات الأجنبية والذي ناهز 28 مليار دولار في نهاية تشرين أول لهذا العام استقرار سعر صرف الدينار الأردني. وتعتبر هذه الاحتياطيات كافية لتغطية نحو 9 شهور من مستوردات المملكة.

وأما التضخم باعتباره العامل الاقتصادي الأكثر تماساً مع حياة المواطن والأوسع تأثيراً على معظم فئات المواطنين ويعتبر محدداً هاماً لتنافسية الصادرات الوطنية والعائد الحقيقي على المشاريع الاستثمارية

فيتوقع أن يبلغ 2.4% لعام 2026، ليحافظ الأردن بذلك على موقعه بين أقل دول العالم تأثراً بالضغوط التضخمية.

سعادة الرئيس

حضرات النواب المحترمين

ان التطورات آنفة الذكر تؤكد على متانة اقتصادنا الوطني وقدرته على تجاوز الصدمات ومواصلة النمو. وهذا ما أكدت عليه مؤسسات التصنيف الائتماني التي أجمعت على تثبيت تصنيفها الائتماني السيادي للأردن مع نظرة مستقبلية مستقرة، لتجسد بذلك اعترافاً دولياً بمنعة الاقتصاد الاردني ومصداقية السياسات المالية والنقدية والهيكلية في استيعاب التوترات الجيوسياسية الإقليمية.

وفي الوقت الذي أعلن صندوق النقد الدولي خفض توقعاته لمعدلات النمو للعديد من دول الإقليم لعام 2026، فقد قام بتثبيت توقعاته لنمو الاقتصاد الأردني، مشيداً بأدائه وقدرته على الصمود رغم العوامل الإقليمية المعاكسة، ومؤكداً، عقب إتمام المراجعة السادسة لصندوق النقد الدولي، انجاز الحكومة لمتطلبات المراجعة للبرنامج الوطني للإصلاح المالي والاقتصادي. وأشاد الصندوق بنجاح السياسة المالية في الحفاظ على الاستقرار المالي وتحقيق العجز الاولي المستهدف من خلال الإدارة الحصيفة للنفقات والانضباط المالي المستمر.

سعادة الرئيس

حضرات النواب المحترمين

قامت الحكومة في هذا العام باتخاذ جملة من الإجراءات لتحفيز القطاعات الاقتصادية وإقرار عدد من التشريعات النَّاظمة لدعم الاستثمار وتنظيم عمل بعض الأنشطة الاقتصاديَّة، ظهرت بشائرها هذا العام.

حيث تضمنت اجراءات الحكومة حوافز مالية وضريبية مباشرة، وإعفاءات جمركية وضريبية شاملة لمدخلات تكنولوجيا أشباه المؤصلات والصناعات المتقدمة، وتمديد حوافز تخفيض أسعار الأراضي في المدن الصناعية لتعزيز تنافسية المحافظات، وتقديم دعم يصل إلى 50% من كلف الطاقة للمشاريع المؤهلة، وإقرار نظام رخص الكهرباء الجديد لدعم دمج مشاريع الطاقة المتجددة والهيدروجين الأخضر، وتم تقديم تسهيلات وحوافز إضافية للاستثمار في المحافظات والمناطق التنموية، وتقديم حوافز في قطاع السياحة تضمنت تقديم تسهيلات مالية للقطاع السياحي لتغطية النفقات التشغيلية وحوافز مالية لتخفيف الاعباء المالية على القطاع السياحي وخصوصاً في سلطة اقليم البترا التي تهدف الى دعم العاملين في القطاع السياحي. كما أفضى النظام المعدل لنظام تنظيم البيئة الاستثمارية لعام 2026 إلى تبسيط إجراءات ترخيص المشاريع الاستثمارية وخفض الكلف الإدارية، وتم استحداث نظام الرخص القائم على الامتثال للمشاريع لتسريع البدء بالنشاط الاستثماري فور إقراره، وتطوير منصة (استثمر في الأردن) والتي توفر أكثر من 120 فرصة استثمارية واعدة.

سعادة الرئيس

حضرات النواب المحترمين

لقد تأثر أداء المالية العامة هذا العام بما شهده الإقليم من ظروف سياسية معقدة نجم عنها ارتفاعات كبيرة في أسعار النفط وأحدثت ضغوطات على الموازنة العامة جراء تحملها جانباً كبيراً من فروقات الأسعار وعدم عكس كامل الارتفاعات على الأسعار المحلية على المواطنين والقطاعات الاقتصادية، وهو ما ترتب عليه كلف إضافية على الموازنة العامة بلغت نحو 250 مليون دينار منذ بداية العام حتى نهاية تشرين اول لهذا العام. وتشير بيانات إعادة التقدير الى تراجع الإيرادات المحلية لعام 2026 عن المستوى المقدر لها بنحو 350 مليون دينار، رغم ارتفاعها بنحو 5.7% عن مستواها في عام 2025، نظراً

لتراجع الإيرادات المحلية بما فيها الضرائب على استيراد السلع المستوردة والمشتقات النفطية وتراجع العوائد الجمركية.

وعليه، وفقاً لبيانات اعادة التقدير لعام 2026، سجلت الإيرادات المحلية نحو 9,846 مليون دينار، والمنح الخارجية نحو 851 مليون دينار، ولتبلغ الإيرادات العامة نحو 10,697 مليون دينار.

وعلى الجانب الآخر، سجلت النفقات العامة المعاد تقديرها في عام 2026 نحو 12,756 مليون دينار، حيث بلغت النفقات الجارية نحو 11,306 مليون دينار، في حين بلغت النفقات الرأسمالية نحو 1,450 مليون دينار والتي ما زالت اعلى من مستواها في عام 2025.

سعادة الرئيس،

حضرات النواب المحترمين،

ان تراجع الايرادات المحلية واستمرار وتيرة الارتفاع في أسعار النفط العالمية كان يمكن أن يؤدي الى ارتفاع عجز الموازنة فوق مستواه المقدر لعام 2026، الا ان بيانات إعادة التقدير تشير الى ان هذا العجز سيتراجع ليصل إلى 2,060 مليون دينار او ما نسبته 4.5% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2026 بانخفاض مقداره 65 مليون دينار بالمقارنة مع قانون الموازنة. وقد اتخذت الحكومة اجراءات على جانبي النفقات والايرادات، وفق تصور حكومي واضح لتدابير فورية لضبط وترشيد النفقات وتطوير الاجراءات أسفرت عن ضبط النفقات بنحو 94 مليون دينار. وقد حرصت الحكومة على عدم اجراء أي تخفيض يمس بنوعية الخدمات أو يؤثر سلباً على المستويات المعيشية للمواطنين أو بنود الحماية الاجتماعية.

ومن أبرز الإجراءات التي أسهمت بترشيد الأنفاق العام رقمنة الإجراءات والخدمات الحكومية، والتوسع في استخدام الطاقة المتجددة، واستبدال المباني المدرسية المستأجرة، وضبط استخدام السيارات والاليات ولوازمها وشراء الأثاث، وتفعيل نظام إدارة المخزون الدوائي الالكتروني، وتعزيز عمليات الشراء الموحد. وبناء على ما تقدم، سيبلغ العجز الأولي للموازنة المعاد تقديره لعام 2026 ما نسبته 1.4 % من الناتج المحلي الإجمالي.

وفي هذا السياق، وفي إطار تنفيذ استراتيجية إدارة الدين العام التي تبنتها الحكومة والهادفة لاستبدال الديون عالية التكلفة بديون ميسرة مما يخفف اعباء خدمة الدين العام على الموازنة العامة ويخفض الاحتياجات التمويلية للحكومة على المدى المتوسط بما يضمن استدامة الدين وبشكل يساهم في وضع مسار الدين العام في وضع تنازلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الى 80% في عام 2028. قامت الحكومة باستكمال تسديد سندات اليورو بوند المستحقة خلال شهر كانون الثاني 2026 من خلال حزمة من القروض الميسرة حصلت عليها الحكومة خلال العام الماضي، وكذلك قامت الحكومة خلال شهر تشرين الاول من هذا العام بالتسديد المبكر لمبلغ 400 مليون دولار من سندات اليورو بوند التي تستحق بداية عام 2027 والبالغة قيمتها 1 مليار دولار من خلال الحصول على قروض ميسرة بسعر فائدة يتراوح ما بين 3.5% - 5% مقارنة مع أسعار فائدة تصل الى 8.5% في الأسواق العالمية.

وبناء على التطورات المالية أعلاه والسياسات الهادفة الى تخفيض مدفوعات الفوائد، من المتوقع أن يسجل الدين العام ما نسبته 83% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2026، ولينخفض الى نحو 82% في عام 2027.

سعادة الرئيس،

حضرات النواب المحترمين،

بناء على هذه المعطيات، ستواصل الحكومة تنفيذ البرنامج الوطني للإصلاح المالي والاقتصادي وإنفاذ السياسات والاصلاحات الهيكلية والاجراءات الهادفة لتعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي واستدامة النمو. والى جانب ذلك، فإن مشروع قانون الموازنة العامة لعام 2027 سيكون ركيزة أساسية لتحقيق أهداف رؤية التحديث الاقتصادي باعتبارها منهجاً اقتصادياً ومرآة لطموحات الاقتصاد الأردني وتطلعاته.

وفي ضوء الأداء الايجابي لاقتصادنا الوطني في عام 2026، ومع الاخذ بعين الاعتبار التطورات الدولية والإقليمية، فقد بنيت تقديرات مشروع هذا القانون على توقع استمرار تحسن أداء أساسيات الاقتصاد الوطني ليبلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 3.1% مدفوعاً بشكل أساسي بالإصلاحات الاقتصادية التي تعزز مرونة الاقتصاد الكلي وتحمي جدارته الائتمانية والتي يتوقع أن تنعكس بشكل إيجابي على تدفق الاستثمارات الأجنبية، إضافة الى أثر الاجراءات التي اتخذتها الحكومة لتحسين أداء القطاعات الاقتصادية، ومواصلة تعافي النشاط السياحي، والنمو المطرد في الصادرات الوطنية، وليتراجع ترتيباً على ذلك عجز الحساب الجاري إلى 5.7% من الناتج. كما يتوقع استمرار معدلات التضخم المعتدلة عند 2.4% لتعكس أثر الاستقرار المالي والنقدي والمستويات المريحة من الاحتياطيات من العملات الأجنبية. ومن أجل تمكين الاقتصاد الوطني من تحقيق النمو المستهدف ضمن بيئة أسعار محلية مستقرة نسبياً، ستعمل الحكومة من خلال السياسة النقدية على الحفاظ على مستوى ملائم من السيولة المحلية، والمحافظة على استقرار سعر صرف الدينار الأردني، ومواصلة الإدارة الحصيفة للقطاع المصرفي.

سعادة الرئيس،

حضرات النواب المحترمين،

لقد تجسدت مخرجات الاستراتيجيات والخطط الحكومية بمجموعة من البرامج التي تشكل الحاضنة الرئيسية للمشاريع والأنشطة الداعمة لمحركات النمو. وانطلاقاً من ذلك فقد جسد مشروع قانون الموازنة العامة لعام 2027 مرتكزات الحكومة للمرحلة القادمة وعلى النحو التالي:

أولاً: تماشياً **مع التوجيهات الملكية السامية** لتعزيز الأمن المائي وحماية الموارد المائية، فقد تم البدء بالأعمال التنفيذية لمشروع الناقل الوطني للمياه، وتم رصد نحو 60 مليون دينار في موازنة عام 2027 لهذا المشروع. كما تبنت الحكومة مصفوفة من الخطط الاستباقية والإجراءات الهادفة لتحصين الأمن المائي وتأمين مصادر بديلة مستدامة، وتقليل الهدر، وتحديث البنية التحتية في قطاع المياه.

ثانياً: في ظل المتغيرات والظروف الاستثنائية في الإقليم، تؤكد الحكومة أن أهمية تعزيز وتطوير الجاهزية الأمنية لقواتنا المسلحة الباسلة والأجهزة الأمنية، وتحسين الظروف المعيشية لمنتسبيها، أولوية وطنية قصوى، ولتمكينها من القيام بدورها المحوري في المحافظة على أمن واستقرار الوطن ومحاربة الارهاب فقد تم زيادة المخصصات المالية لقواتنا المسلحة وأجهزتنا الأمنية بنحو 224 مليون دينار.

ثالثاً: حرصت الحكومة على تخفيف الأعباء وتعزيز القدرات الشرائية للمواطنين من خلال الزيادة وللمرة الاولى منذ سنوات على رواتب العاملين والمتقاعدين في الجهازين العسكري والمدني بكلفة اجمالية سنوية تناهز 260 مليون دينار، بحيث يبدأ صرف هذه الزيادة في بداية عام 2027.

رابعاً: الاستمرار برصد المخصصات المالية لشبكة الحماية الاجتماعية بكلفة اجمالية بلغت نحو 775 مليون دينار تتضمن الاستمرار بتغطية كلفة علاج المواطنين ضمن برنامج "رعاية" في مركز الحسين للسرطان بكلفة 124مليون دينار. كما تم رصد 280 مليون دينار للأسر المشمولة بدعم صندوق المعونة الوطنية لتمكينها من تحقيق الانتقال التدريجي من الاعتماد على المعونة النقدية الى الاعتماد على الذات. كما تم تثبيت دعم الخبز والسلع الاستراتيجية وأسطوانة الغاز بنحو 251 مليون دينار للمحافظة على أسعار دعم الخبز والغاز المنزلي، وتوفير الاحتياجات من مختلف السلع التموينية وتعزيز المخزون الإستراتيجي. كما تضمنت شبكة الحماية الاجتماعية مخصصات دعم الجامعات بنحو 80 مليون دينار وزيادة مخصصات صندوق دعم الطالب الجامعي الى 40 مليون دينار.

خامساً: ستواصل الحكومة السير قدماً في تطوير قطاع التعليم ومواءمة مخرجاته مع متطلبات الاقتصاد المعرفي واحتياجات سوق العمل المهني والتقني، وتحقيق نقلة نوعية في التحول الرقمي في البيئة التعليمية، واستكمال بناء وتأهيل الأبنية والمرافق المدرسية، والتوسع التدريجي في مشروع النقل المدرسي المجاني. وقد بلغت مخصصات موازنة وزارة التربية والتعليم وتنمية الموارد البشرية نحو 1,542 مليون دينار، منها نحو 150 مليون دينار لتنفيذ عدد من المشاريع الرأسمالية أبرزها إنشاء مدارس وغرف صفية جديدة، وتطوير التعليم المهني والتقني، وتطوير الجامعات الرسمية، وتدريب وتطوير المعلمين، والتعليم المبكر. وتجدر الاشارة الى انه تم هذا العام إنشاء وتشغيل 86 مدرسة جديدة مع بداية العام الدراسي الحالي منها 16 مدرسة نموذجية تم تشييدها بالكامل من خلال بند **المسؤولية المجتمعية بالشراكة مع مؤسسات القطاع الخاص** من أصل 37 مدرسة نموذجية مستهدفة يتوقع استكمالها في عامي 2027 و2028.

سادساً: مواصلة الجهود الحثيثة للارتقاء بجودة الخدمات الصحية. وقد بلغت المخصصات المالية لوزارة الصحة نحو 896 مليون دينار، منها 185 مليون دينار لشراء الأدوية والمستلزمات الطبية بزيادة بلغت 35 مليون دينار عن عام 2026. كما تم رصد نحو 81 مليون دينار للمشاريع الرأسمالية ومن أبرزها مشروع حوسبة القطاع الصحي، وتحديث وتوسعة المستشفيات والمراكز الصحية في مختلف المحافظات. وقد شهد هذا العام إنجازات واضحة تضمنت افتتاح وتوسعة العديد من المراكز الصحية الشاملة في مختلف المحافظات، وتوظيف الحلول الرقمية لتخفيف العبء والازدحام على المرضى والمراجعين، كما تم افتتاح وتحديث عدد من المستودعات الطبية لضمان سلاسل توريد الأدوية والمستلزمات دون انقطاع.

سابعاً: ان رؤية الحكومة الهادفة لتعزيز المشاركة السياسية لا بد ان تنعكس بتعزيز المشاركة في صنع القرار التنموي، فتحقيق أهداف رؤية التحديث الاقتصادي يرتكز على تحفيز النمو في المحافظات وتحويل الانفاق الرأسمالي الى عائد تنموي يلمسه المواطنون في المحافظات. وعليه، فقد أولت الحكومة اهتمامها لإنجاز المشاريع الرأسمالية في المحافظات وتحسين الخدمات المقدمة، حيث تم رصد 100 مليون دينار لموازنات المحافظات اللامركزية، كما تم زيادة مخصصات دعم البلديات لتصل الى 225 مليون دينار.

ثامناً: تمكين القطاع الصناعي باعتباره محركاً رئيسياً للنمو والتصدير والتشغيل، تشمل دعم وتطوير الصناعة وتخفيض كلف الإنتاج والطاقة وإقرار حوافز للصادرات، ودعم صناعات المستقبل والتقنيات المتقدمة. وتجدر الإشارة الى ان الحكومة قامت بإبرام وتحديث اتفاقيات تجارية ثنائية وإقليمية لتعزيز التبادل التجاري وفتح أسواق تصديرية جديدة.

تاسعاً: أصبح التحول نحو الاقتصاد الأخضر ركيزة أساسية في تعزيز الاستقرار الاقتصادي لأهميته في جذب الاستثمارات والحصول على التمويل الدولي الميسر لتخفيف الأعباء المالية عن الموازنة العامة، ورفع تنافسية الصادرات الوطنية في النفاذ إلى الأسواق العالمية.

سعادة الرئيس

حضرات النواب المحترمين

تتوخى السياسة المالية إضفاء الشفافية وتعزز مصداقيتها بالواقعية في تقدير الايرادات والنفقات. وقد تم تحديد أبعاد مشروع قانون الموازنة العامة لعام 2027 بالأخذ بعين الاعتبار نسبة النمو في الناتج المحلي الاجمالي الاسمي، والمرتكزات الرئيسية المذكورة أعلاه.

وبناء عليه، قدرت النفقات الجارية بنحو 12,025 مليون دينار بارتفاع مقداره 719 مليون دينار أو ما نسبته 6.4% عن مستواها في عام 2026، في ضوء زيادة رواتب الجهاز المدني بمبلغ 156 مليون دينار لتغطية الزيادة الاستثنائية والزيادة الطبيعية على رواتب العاملين وكلفة الإحداثات الجديدة والشواغر في الجهاز المدني، وزيادة مخصصات التقاعد المدني والعسكري بمقدار 102 مليون دينار متضمنة الزيادة الاستثنائية للمتقاعدين. كما ارتفعت النفقات التشغيلية بنحو 85 مليون دينار يتعلق الجانب الأكبر منها بارتفاع مخصصات الأدوية والمستلزمات والمستهلكات الطبية بنحو 40 مليون دينار.

وبناءً على ما تقدم، شكلت مخصصات رواتب الجهازين المدني والعسكري وجهاز الأمن والسلامة ومخصصات التقاعد المدني والعسكري حوالي 7,185 مليون دينار أو ما نسبته 60 % من إجمالي النفقات الجارية. وفي حال اضافة فوائد الدين العام ترتفع النسبة الى 79%.

وأما على صعيد النفقات الرأسمالية، فقد قدرت في عام 2027 بنحو 1,710 مليون دينار بزيادة مقدارها 261 مليون دينار أو ما نسبته 18% عن مستواها المعاد تقديره لعام 2026. وجاءت هذه الزيادة في النفقات الرأسمالية لتنسجم مع جهود الحكومة في تحفيز النشاط الاقتصادي وتحقيق النمو المستهدف في عام 2027. وقد شكلت مخصصات مشاريع الوزارات والدوائر الحكومية نحو 65% من اجمالي النفقات الرأسمالية، في حين شكلت مشاريع تنمية وتطوير البلديات ومشاريع المحافظات اللامركزية 19%، ومشاريع الجهاز العسكري وجهاز الأمن والسلامة العامة 16% من هذه النفقات.

وفي هذا المجال، ستواصل الحكومة جهودها لاستكمال تنفيذ المرحلة الثانية من مشاريع رؤية التحديث الاقتصادي وتحديث القطاع العام وفق الأطر الزمنية المحددة، حيث تم رصد نحو 504 مليون دينار او ما نسبته 30% من اجمالي الانفاق الرأسمالي للمشاريع التنموية وأبرزها مشاريع السياحة بنحو 51 مليون دينار، ومشروع تطوير حقل غاز الريشة بنحو 33 مليون دينار، والنقل بنحو 22 مليون دينار.

وفي ضوء ما تقدم، قدرت النفقات العامة بنحو 13,735 مليون دينار بارتفاع مقداره 980 مليون دينار أو ما نسبته 7.7 % عن مستواها المعاد تقديره لعام 2026. ويؤكد تراجع نسبة النفقات العامة الى الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى 27% في عام 2029 مقارنة بنحو 28% في عام 2027 على تحسن كفاءة الإنفاق العام وضبط النفقات غير التنموية وتنامي دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي.

سعادة الرئيس

حضرات النواب المحترمين

اتسمت المنهجية المعتمدة في تقدير الإيرادات المحلية لعام 2027 بالواقعية وأخذت بعين الاعتبار الأثر الإيجابي الناجم عن التحسن المتوقع في نمو الناتج المحلي الاجمالي الاسمي ليصل الى 5.6%، والنتائج المترتبة على الإصلاحات المالية المتعلقة بتحسين إجراءات تحصيل الإيرادات من خلال مكافحة التهرب

الضريبي والجمركي وتعزيز الامتثال الضريبي والجمركي لتوسيع القاعدة الضريبية والجمركية من خلال تعزيز نظام الفوترة الوطني الالكتروني للحد من التهرب والتجنب الضريبي، وتوظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في عمليات التدقيق والتحليل الضريبي، والتوسع في أتمتة الخدمات بهدف رفع كفاءة التحصيل الضريبي والجمركي وحصر الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية بشكل مباشر.

وبناءً على ذلك، قدرت الإيرادات المحلية بشقيها الضريبية وغير الضريبية بحوالي 10,925 مليون دينار مسجلة نمواً عن مستواها المعاد تقديره لعام 2026 بنحو 1,079 مليون دينار أو ما نسبته 11%.

وأما المنح الخارجية، فقد قدرت بنحو 784 مليون دينار في عام 2027.

وتكشف هذه البيانات عن تطورات إيجابية مفادها أن اقتصادنا قد اقترب أكثر من أي وقت مضى من الاعتماد على ذاته، حيث سترتفع تغطية الإيرادات المحلية للنفقات الجارية الى 91% في عام 2027 ولتواصل ارتفاعها بشكل تدريجي خلال السنوات القليلة القادمة لتغطي 95% من النفقات الجارية في عام 2029، مقابل ما نسبته 86% من النفقات الجارية في عام 2025.

وترتيباً على ما سبق، قدر إجمالي الإيرادات العامة لعام 2027 بنحو 11,709 مليون دينار بارتفاع مقداره 1,013 مليون دينار أو ما نسبته 9.5% عن عام 2026.

سعادة الرئيس

حضرات النواب المحترمين

على الرغم من الزيادة في النفقات الجارية نتيجة للعوامل المذكورة أنفا، وزيادة المخصصات الرأسمالية، فقد قدر عجز الموازنة بعد المنح في موازنة عام 2027 بنحو 2,026 مليون دينار أو ما نسبته 4.2% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 4.5% معاد تقديره لعام 2026، وليواصل تراجعه إلى 3.3% من

الناتج في عام 2029 لتكون ضمن الحدود الآمنة وفق المعايير الدولية المعتمدة، وهذا من المؤشرات الايجابية التي تعزز الاستقرار المالي والنقدي وتجسد مبدأ الاعتماد على الذات واقعاً ملموساً.

وأما العجز الأولي للموازنة فسيتراجع في عام 2027 إلى ما نسبته 0.9% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 1.4% معاد تقديره لعام 2026. وهذا مؤشر على نجاح مسار الإصلاح الهيكلي واستدامة المالية العامة. ومن المتوقع أن يسهم التراجع التدريجي في العجز الاولي إلى انخفاض تدريجي في نسبة الدين الى الناتج المحلي الإجمالي وصولاً إلى دون 80%.

وتجدر الاشارة الى ان الحكومة وضعت استراتيجية لتسوية المتأخرات لتحسين التدفقات النقدية للمنشآت الاقتصادية، ودعم قدرتها على مواصلة أنشطتها الإنتاجية والاستثمارية. وفي هذا الإطار، قامت الحكومة بتسديد ما يقارب 280 مليون دينار خلال عام 2024، ونحو 560 مليون دينار خلال عام 2025، بالإضافة إلى نحو 480 مليون دينار خلال عام 2026، ليبلغ إجمالي المبالغ المسددة خلال السنوات الثلاث ما يقارب 1,300 مليون دينار، وفي مقدمتها قطاعات الصحة والطاقة والمياه والتعليم والمقاولات والصناعة، إضافة إلى استملاكات الأراضي.

سعادة الرئيس،

حضرات النواب المحترمين،

اما فيما يتعلق بموازنات الوحدات الحكومية فقد حرصت الحكومة على ضبط النفقات الجارية لتكون بالحد الأدنى قدر الإمكان. وعليه، قدرت النفقات الجارية بنحو 1,170 مليون دينار في حين قدرت النفقات الرأسمالية بنحو 709 مليون دينار متضمنة مشاريع رؤية التحديث الاقتصادي، وليبلغ إجمالي النفقات للوحدات الحكومية نحو 1,879 مليون دينار. في حين قدر إجمالي الإيرادات للوحدات الحكومية

في عام 2027 بنحو 1,012 مليون دينار. ومحصلةً لذلك، قدر صافي العجز لجميع الوحدات الحكومية في عام 2027 بنحو 867 مليون دينار. وإذا ما تم استبعاد عجز كل من سلطة المياه وشركة الكهرباء الوطنية المقدر بنحو 907 مليون دينار، والذي يشكل دعماً غير مباشر لكل من قطاع المياه والكهرباء، فإن صافي العجز يتحول إلى وفر مقداره 40 مليون دينار.

سعادة الرئيس

حضرات النواب المحترمين

إن مشروع قانون الموازنة العامة لعام 2027 لا يقف عند حدود الأرقام والأبعاد الاقتصادية، وانما يمثل وثيقة وطنية ترسم ملامح المستقبل برؤية حصيفة، ضمن مسارات استراتيجية بدأت تنعكس إيجاباً على مؤشرات النمو ومحركاته الأساسية، فالمشاريع التنموية تسير بثبات، والاعتماد على الذات يخطو خطى حثيثة، ومعدل النمو الاقتصادي يزداد في الوقت الذي تباطأت او تراجعت فيه معدلات النمو في كثير من دول المنطقة. وستواصل الحكومة تركيز جهودها على استقطاب الاستثمارات، وتوسيع القاعدة الصناعية، وتعزيز القدرات التصديرية باعتبارها الرافعة الأساسية للنمو، والاستفادة من الأهمية الكبيرة للموقع الجغرافي المميز للأردن كبوابة آمنة لضمان استمرارية سلاسل التزويد والربط التجاري الإقليمي، وبناء رأس المال البشري المتمكن من توظيف التكنولوجيا المتقدمة كركائز أساسية للمستقبل.

سعادة الرئيس

حضرات النواب المحترمين

وإذ تقدم الحكومة مشروع قانون الموازنة العامة لعام 2027 لمجلسكم الكريم لتؤكد على أن تحقيق ما وجهنا إليه **جلالة الملك المعظم في خطاب العرش السامي** من تسريع الإنجاز في المشاريع التي تسعى إلى رفد الاقتصاد الوطني وتعزيز منعته يتطلب منا اليوم أكثر من أي وقت مضى الايمان المطلق بقدراتنا، وترسيخ التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، ليكون هذا القانون رافعة أساسية لمواصلة مسار النمو المستدام وترجمة رؤية التحديث الاقتصادي الى نتائج ملموسة تنعكس ان شاء الله ايجاباً على الاقتصاد الوطني وجودة حياة المواطنين، وأقتبس من خطاب **جلالة الملك المعظم حفظه الله ورعاه " فالتنمية الحقيقية هي التي يلمس المواطن أثرها في معيشته، وفرصه، وتعليمه، وعلاجه، ومستقبل أبنائه".**

انتهى الاقتباس.

وفي الختام، فان الحكومة على ثقة كبيرة بأن الحوار البناء والمناقشات المثمرة مع مجلسكم الموقر لمشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2027 سيمكننا من تحقيق تطلعاتنا والسير في تحقيق ما نصبو اليه من حياة كريمة للمواطن الاردني في ظل قيادة **حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم حفظه الله ورعاه وولي عهده الأمين.**

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته